

The Role of Internal Governance Mechanisms in Supporting the Independence of External Auditors: An Empirical Study on External Auditors in Commercial Banks

Nabil Amjihid Saleh ^{1*}, Najia Abdel-Hamid Al-Barasi ², Emad Abdullah Fadlallah Younis ³
^{1,2,3} Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya

*Email (for reference researcher): nabeel.salih@uob.edu.ly

دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي "دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية"

نبيل أمجيد صالح ^{1*}، نجية عبد الحميد البرعصي ²، عماد عبد الله فضل الله يونس ³
^{3,2,1} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا

Received: 30-05-2026; Accepted: 15-08-2026; Published: 27-08-2026

Abstract:

This study aimed to identify the role of internal governance mechanisms in supporting the independence of external auditors, from the perspective of external auditors working in commercial banks. To achieve this objective, a deductive-inductive approach was adopted, and a questionnaire was designed as a data collection tool targeting the study population of external auditors. The sample consisted of external auditors registered with the Central Bank of Libya, totaling (150) auditors. The sample size was determined using the Krejcie & Morgan (1970) tables, resulting in a sample size of (108) respondents. Both descriptive and inferential statistical methods were employed to analyze the data, and the study's hypotheses were tested using Spearman's correlation analysis. The study found a strong positive correlation between the role of internal corporate governance mechanisms and the support for external auditor independence. Furthermore, the results revealed a strong, statistically significant positive relationship regarding the role of internal governance mechanisms in supporting external auditor independence, when considering the variables of years of experience and accounting specialization versus finance and banking specialization. The study recommended that commercial banks conduct periodic reviews of their internal governance mechanisms to evaluate their effectiveness in supporting external auditor independence. It is crucial that these reviews align with international standards to ensure the preservation of audit independence.

Keywords: Corporate governance mechanisms, external auditor, internal governance mechanisms, commercial banks.

المخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي ، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم اتباع المنهج الاستنباطي الاستقرائي، حيث تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل في المراجعين الخارجيين. وتكونت العينة من المراجعين الخارجيين والمسجلين لدى مصرف ليبيا المركزي، والبالغ عددهم (150) مراجعاً. ولتحديد حجم العينة، تم الاعتماد على جداول (Krejcie & Morgan, 1970)، حيث تحدد حجمها بعدد (108) مفردات. تم استخدام كل من أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل ارتباط سبيرمان. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي، كما وأضحت النتائج عن وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائية بين دور آليات الحوكمة الداخلية على دعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة وتخصص المحاسبة عن تخصص التمويل والمصارف، وأوصت الدراسة بأن تقوم المصارف التجارية بإجراء مراجعات دورية لآليات الحوكمة الداخلية لتقييم مدى فعاليتها في دعم استقلال المراجعين الخارجيين. ومن المهم أن تكون هذه المراجعات متوافقة مع المعايير الدولية لضمان الحفاظ على الاستقلالية في المراجعة.

الكلمات المفتاحية: آليات حوكمة الشركات، المراجع الخارجي، الآليات الداخلية للحوكمة، المصارف التجارية.

المقدمة:

نتيجة لتزايد حجم المنشآت و انفصال الإدارة عن الملكية ، أصبح من الضروري اعتماد أساليب حديثة للحفاظ على أموال المساهمين ، خاصة في ظل الانهيارات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها العالم، ومن أبرز هذه الانهيارات أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى إفلاس بنوك عالمية كبرى، بالإضافة إلى إفلاس شركتي ENRON و WorldCom ، الناتج عن وجود فساد مالي وضعف استقلالية المراجع الخارجي. وقد كان مكتب Arthur Anderson مثالا على ذلك التعاون غير الأخلاقي بين المراجع الخارجي والإدارة لإخفاء حقائق الشركة عن مستخدمي البيانات المالية⁽¹⁾.

في ظل هذه الانهيارات ، ظهرت الحاجة إلى إيجاد حلول لأزمات الثقة التي اجتاحت الأسواق المالية، والتي كان ضعف استقلالية المراجع الخارجي أحد أسبابها. ومن هنا برز مفهوم حوكمة الشركات كآلية لمعالجة هذه الأزمة. حيث يعتمد نجاح الحوكمة في أي منظمة على استقلالية المراجع الخارجي ، الذي يجب أن يتمتع بدرجة كافية من الحيادية والاستقلال⁽²⁾.

إن وجود الاستقلالية في عملية المراجعة يضيف المصداقية إلى القوائم المالية، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين في عدالة وصحة تلك القوائم . لذلك ، يجب على الإدارة تجنب التدخل في عملية المراجعة الخارجية لضمان فعاليتها وحياديتها ، وهو ما ينعكس إيجابيا على جودة النتائج⁽³⁾. تعد حوكمة الشركات بمثابة " الترياق المضاد لمعالجة الفساد "، من خلال دعم استقلالية المراجع الخارجي باستخدام آلياتها المختلفة لضمان صحة التقارير المالية . ويتحقق ذلك عبر تعزيز الإفصاح والشفافية في عرض البيانات المالية⁽⁴⁾.

وتعد العلاقة بين حوكمة الشركات ودور المراجع الخارجي محورية ؛ حيث تعتمد مهنة المراجعة الخارجية على مبادئ الاستقلالية والحيادية. ومع ذلك، فإن ضعف الالتزام الأخلاقي وتنفيذ المهام بشكل غير صحيح يزيد من الشكوك لدى مستخدمي القوائم المالية، وتظهر بعض العوامل التي قد تضعف استقلالية المراجع الخارجي، مثل تقديم خدمات استشارية خارج نطاق المراجعة ، مما قد يؤدي إلى بناء علاقات وثيقة وودية مع مجلس الإدارة، تضعف الالتزام بالمعايير المهنية، كما يعد طول فترة ارتباط المراجع بالعمل من الأسباب التي قد تسهم في التأثير على استقلاليته⁽⁵⁾ .

مشكلة الدراسة:

مر العالم في الآونة الأخيرة بأزمة ثقة يمكن التعبير عنها بفقدان المصداقية المهنية ، خاصة بعد حدوث الانهيارات العالمية الكبرى . ولعدم مصداقية مجلس الإدارة والتلاعب والانحرافات التي يقوم بها في البيانات المالية ، كان لابد من وجود طرف محايد ومستقل لحماية مصالح وحقوق المساهمين ومستخدمي هذه المعلومات والمتمثل في المراجع لخارجي . إلا أن تواطؤ الأخير وفقدانه لنزاهته ومصداقيته جعل من الصعب الوثوق في المعلومات التي يقدمها ، حيث أن حدوث الانهيارات الكبرى لم يكن نتيجة لضعف أو قصور أو خطأ في المبادئ والقواعد المحاسبية إنما يرجع لضعف استقلالية المراجع الخارجي ، حيث كان لا يتمتع بأخلاقيات المهنة و تواطئه مع الإدارة في إخفاء المعلومات المالية التي تفيد مستخدمي هذه المعلومات ، حيث يعد الاستقلال عنصرا مهما وحجر الأساس في عملية المراجعة ، ففشل المراجع الخارجي في إعطاء

- 1 - أبو شوايش ، سلوى محمد صالح (2017)، "مدى العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأتباع المدقق الخارجي " من وجهة نظر مدققي الحسابات " . رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
- 2 - الشواربي ، محمد عبد المنعم (2013)، " دور آليات حوكمة الشركات في دعم استقلال المراجع الخارجي :دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية ، ع 1 ، 80 - 128 ، جامعة بور سعيد - كلية التجارة ، بور سعيد ، مصر .
- 3 - جربوع ، يوسف محمود محمد (1999)، "دعم استقلال حياد مراجع الحسابات الخارجي بمعايير السلوك المهني المحلية والدولية"، مجلة الدراسات الاجتماعية ، ع 8 ، 196 - 240 ، جامعة العلوم والتكنولوجيا .
- 4 - هوام ، جمعة و لعشوري ، نوال (دون سنة)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية " ، جامعة العربي بن مهيدي .
- 5 - هندي ، نصر الدين محمد علي و علان ، حكمت صلاح علي و بني ، شريف شفيق و أبو الوفا ، ناصر محمد أنور (2018)، "دور آليات دعم استقلال المراجع الخارجي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة" . مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مج 32 ، ع 1 ، 309 - 323 ، جامعة سوهاج ، سوهاج ، مصر .

رأي فني محايد عن القوائم المالية هذا دليل على ضعف استقلاليته أي ضعف في أخلاقيات وضمير المراجع الخارجي⁽¹⁾.

نتيجة لهذه الأزمات الاقتصادية وتبعاتها ، تبقى مسألة استقلالية المراجع الخارجي ذات أهمية محورية . حيث وجود المراجعة الخارجية لم يكن كاف دون وجود أساليب يتم اتباعها لحماية مصالح الملاك ومستخدمي القوائم المالية ، من هنا ظهرت حوكمة الشركات لتحديد العلاقة بين إدارة الشركة و أصحاب المصالح والأطراف الأخرى⁽²⁾، وتكمن لبنة الحل في تعزيز جودة الحوكمة ، التي تدعم الاستقلالية بين عمل المراجع الخارجي، من أجل الحفاظ على الحيادية ، التي يمكن أن تتحقق من خلال ضبط إجراءات المراجعة المهنية⁽³⁾، وتعتبر ليبيا أحد الدول التي يوجد فيها مؤشرات الفساد عالية ، حيث يعد فقدان الاستقلالية من قبل المراجع الخارجي من أهم الأسباب التي تؤدي لممارسة الفساد، الأمر الذي ينعكس بالسلب في الحصول على معلومات وتقارير مالية صحيحة من أجل اتخاذ قرارات سليمة ، فعدم تطبيق المراجع الخارجي لمعايير وإجراءات المراجعة يفقد مصداقية المعلومات نتيجة لعدم صدقه في إعطاء رأي فني محايد حول المعلومات والتقارير التي يقوم بمراجعتها الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في حجم الفساد ، وبما أن ليبيا تعتبر من الدول التي تقوم بتطبيق آليات الحوكمة كان لابد من معرفة دور هذه الآليات في دعم استقلالية المراجع الخارجي⁽⁴⁾ . وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بطرح السؤال الرئيسي التالي :- ماهو دور آليات حوكمة الشركات الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية التالية :

- ما دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي ؟
- ما دور لجنة المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي ؟
- ما دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي ؟

أهداف الدراسة: بناء على تم عرضه في مشكلة الدراسة فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي وإلى أي مدى تساعد هذه الآليات في حل مشكلة الدراسة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الآتي :

- 1- التعرف على مستوى آليات الحوكمة الداخلية.
- 2- التعرف على مستوى استقلال المراجع الخارجي.
- 3- التعرف على دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي .

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

- **أهمية علمية:** تتناول هذه الدراسة موضوعا من الموضوعات المهمة سواء على الجانب الأكاديمي أو المهني وهو دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي ، حيث يعد استقلال المراجع أساس في عملية المراجعة، فجودة المراجعة تكمن في استقلاله ونزاهته في قيامه بمهامه ومسؤولياته و رفض أي ممارسة أو أية ضغوطات من قبل الإدارة أثناء تنفيذ خطة المراجعة .
- **أهمية تطبيقية:** تنبع هذه الأهمية في كون أن نتائج الدراسة ستكون مفيدة للفئات ذات العلاقة سواء هيئات علمية أو مهنية أو حكومية لكونها تناقش موضوعا مهما ، خاصة بعد انتشار الفساد الكبير في البيئة الليبية وتواطؤ بعض المراجعين الخارجيين مع إدارة الشركات وعدم

1 - محمد، محمد نشأت فؤاد و عبد الفتاح ، سارة عبد الفتاح أحمد و عبد الرحمن ، أحمد رجب عبد الملك.(2019)، " دور المدخل الأخلاقي في دعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي : دراسة نظرية ميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مج33، ع4، 377 - 412 ، جامعة سوهاج - كلية التجارة ، سوهاج ، مصر .

2 -ابو شاويش، 2017، مرجع سابق.

3 - مزيان ، رفاء ملاك (2020)، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة استطلاعية من وجهة نظر أكاديمية ومهنية " . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر .

4 - ديوان المحاسبة .(2022) " التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لسنة 2022 - قطاع المصارف"، تم الاسترجاع من

<https://www.facebook.com/share/p/19WjL9Gsb/>

ممارستهم للمسؤوليات التي تتطلبها عملية المراجعة الخارجية والتي منها عدم الحياز والاستقلالية في ممارسة وأداء العمل.

الفرضية الرئيسية للدراسة: " يوجد علاقة لدور آليات حوكمة الشركات الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي "، ولاختبار الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد علاقة لدور لمجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد علاقة لدور لجنة المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي .

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد علاقة لدور للمراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي .

منهجية الدراسة: تبنت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

- 1.مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة للتعرف على دور آليات حوكمة الشركات الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي.
- 2.تكوين الإطار النظري للدراسة اعتمادا على مراجعة أدبياتها والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أو بمعنى آخر التعرف على آليات حوكمة الشركات الداخلية و دورها في دعم استقلال المراجع الخارجي في إطارها العام كمتغير تابع مع تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ورسمها.
- 3.دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية لمعرفة دور آليات حوكمة الشركات الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي في ليبيا بصورة خاصة وبالتالي صياغة فرضيات الدراسة.
- 4.استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة)
- 5.مقارنة الاستنتاجات التطبيقية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت النتائج التطبيقية للدراسة تؤيد استنتاجاتها النظرية، فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلا تطبيقيا من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، أما في حالة عدم تطابقها فإنه يجب التعرف على العوامل التي تقف وراء ذلك من وجهة نظر الباحثون

الإطار النظري للدراسة(مفاهيم ومصطلحات والدراسات السابقة):

مفهوم حوكمة الشركات: عرفت بأنها الأسلوب الذي يتم بموجبه مراقبة أداء الشركات من أجل تحقيق الأهداف من خلال التوجيه السليم⁽¹⁾. كما تم تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات التي تساعد الإدارة على الرقابة على أعمال الشركة وتحسين أدائها⁽²⁾.

مفهوم المراجعة الخارجية: عرفت من قبل أصيل (2016) ، بأنها مراجعة البيانات والمعلومات المالية من قبل طرف خارجي محايد ومستقل عن إدارة المؤسسة، وذلك لغرض إعطاء رأي فني محايد فيما إذا كانت المعلومات المالية التي قام بفحصها ومراجعتها ممثلة للواقع أم لا⁽³⁾. كما عرفت بلعمري (2017) ، بأنها عملية يقوم بها مراجع خارجي ذو كفاءة وخبرة ، من خلال تحليل البيانات المالية والمستندات الخاصة بالمنشأة . وتهدف إلى تقديم رأي موضوعي يساعد المؤسسة على تحسين أدائها وضمان مصداقية المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح⁽⁴⁾.

- 1 - أحمد ، محمد دفع الله وبوسف ، كمال أحمد (2018)، " الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في زيادة حودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من وجهة نظر المراجعة الخارجية"، رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين الخرطوم ، السودان.
- 2 - فراج ، منال حامد (2010)، " دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية : (دراسة ميدانية)المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مج 34 ، ع4 ، 127- 168، جامعة المنصورة ، المنصورة، مصر.
- 3 - أصيل ، شراد محمد(2016)، "المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
- 4 - بلعمري، إبراهيم. (2017)، " دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير-بوابة ASJ. الجزائر.

أهداف المراجعة الخارجية: تهدف المراجعة الخارجية الى تحقيق الآتي⁽¹⁾ :-

- 1- التأكد من صحة البيانات المالية
 - 2- مساعدة متخذي القرارات على اتخاذ القرارات الصحيحة .
 - 3- اكتشاف التلاعبات والأخطاء والتقليل منها .
 - 4- إعطاء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ومدى مطابقتها للواقع .
 - 5- تقديم تقارير صحيحة ووافية عن وضع الشركة .
 - 6- تقييم نظام الرقابة الداخلية .
 - 7- التأكد من مدى مطابقة الخطط الموضوعة للأهداف المرجوة .
- أهمية المراجعة الخارجية:** إن الهدف من عملية المراجعة هو الحصول على معلومات تأكيدية وصحيحة تساعد في اتخاذ القرارات وتتمثل أهميتها في⁽²⁾ :-
- 1- زيادة درجة التأكد والوثوق في البيانات المالية .
 - 2- تجنب اتخاذ قرارات خاطئة قد تؤدي إلى إفلاس الشركة .
 - 3- الحصول على نتائج صحيحة تساعد في تحسين القرارات التي يتم اتخاذها.
- خصائص المراجعة الخارجية :** وفقا لدراسة⁽³⁾ فإن المراجعة الخارجية تتمتع بمجموعة من الخصائص وهي :-

- 1- الاستقلالية
- 2- الموضوعية
- 3- هادفة
- 4- الشمولية
- 5- الدورية

الدراسات السابقة (ادبيات الدراسة والفجوة البحثية): يتضمن هذه المبحث مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تأتي متممة للإطار النظري للدراسة، وتم استعراض وتقييم وتحليل أهم أهداف ومنهجية ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة لتحقيق هدف الدراسة الرئيسي

اجري هندي وآخرون، (2018) بعنوان : دور آليات دعم استقلال المراجع الخارجي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فجوة التوقعات في المراجعة ومكوناتها وأسبابها ، وإبراز أهم العوامل التي من شأنها تؤثر على استقلال المراجع الخارجي ، ومدى مساهمة عدد من آليات استقلال المراجع الخارجي في تضيق فجوة التوقعات . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ..أن من العوامل التي تؤثر على استقلال المراجع الخارجي هو تقديمه لخدمات بخلاف عملية المراجعة لعملائه ، وأن للجان المراجعة دور في الحفاظ على استقلال المراجع الخارجي من خلال التوصية بتعيين المراجع وتحديد أنعابه⁽⁴⁾، وفي حين جاءت دراسة vaz Ferreira (2018)هدفت الدراسة إلى معرفة كيف يمكن زيادة الشفافية في حوكمة الشركات في بورصة نيويورك يورونسقط لسوق لشبونة من خلال إجراء المدقق المالي الخارجي وتكونت عينة الدراسة من جميع المدققين الخارجيين للشركات التجارية العاملة في سوق نيويورك يورونسكت في لشبونة . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين امتثال الشركات التجارية لتوصيات المراجعين الخارجيين ، كما أن تدخل للمراقب المالي الخارجي بشكل أكبر يسمح بمزيد من

1 -ابوشاويش، 2017، مرجع سابق.

2 - علي ، بشير إسماعيل عبد الله وسند ، ياسر تاج السر محمد (2018)، "دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في دعم تطبيق الحوكمة المصرفية : دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان .

3 - حداد ، بسطالي و صلاح الدين ، بولعرس وعاشوري ، عبد الناصر (2018)، "دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات : دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، مج 22 ، ع 64، 483 - 516، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر.

4 -هندي واخريين، 2018، مرجع سابق.

الشفافية في المعلومات وتقليل جرائم الوكالة والاحتيال والجرائم الاقتصادية⁽¹⁾، وبينت دراسة محمد وآخرون (2019) بعنوان: دور المدخل الأخلاقي في دعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي: دراسة نظرية ميدانية، إن التزام مراجع الحسابات بالقواعد والمبادئ الأخلاقية والسلوكية يحقق الاستقلال الموضوعي للمراجع، كما يعتمد استقلال مراجع الحسابات على نوعين من المقومات وهي المقومات الذاتية والموضوعية، ويعتمد تحقق الاستقلال في المظهر لمراجع الحسابات بالدرجة الأولى على الاستقلال في الجوهر وليس العكس⁽²⁾، ودراسة محمود⁽³⁾، (2020) التي هدفت إلى تحليل وتقييم الآليات التي قدمتها الجهات المهنية لدعم استقلال المراجعين الخارجيين، وتوضيح الآلية لدفع أتعاب المراجع الخارجي والمزايا المتوقعة من تطبيق هذه الآليات. اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في وضع الإطار النظري والاشتقاق النظري لفروض البحث. والمنهج الاستقرائي تم استخدامه عند إجراء الدراسة الميدانية لتجميع البيانات من خلال الاستبانة. تكونت العينة من (180) مفردة مقسمة ما بين مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة والمستثمرون في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها.. أن هناك آليات قد اقترحتها المنظمات المهنية من أهمها التغطية التأمينية للتقارير المالية بواسطة شركات التأمين، والتغيير الدوري والالزامي للمراجعين، كما تساهم طريقة الدفع غير المباشر من خلال وحدة الرقابة على الجودة التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية في دعم استقلال المراجع الخارجي من خلال تحرير المراجعين من ضغوطات الإدارة وخاصة المتعلقة بالأتعاب، كما أن قيام وحدة الرقابة المالية بدور المحايد يحقق العديد من المزايا أهمها تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين، وتعزيز ممارسة الشك المهني، وتحسين جودة الأرباح والحد من ممارسة الإدارة من أساليب إدارة الأرباح، بالإضافة إلى وجود اتفاق بين آراء فئات العينة بشأن إجراءات تنفيذ الآلية المقترحة لدفع أتعاب المراجعة الخارجية، وكذلك اتفاق بينهم فيما يتعلق بالمزايا التي يحققها الدفع غير المباشر من خلال وحدة الرقابة على جودة الأعمال لمراقبي الحسابات⁽³⁾. وقدم مزيان (2020) دراسة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة استطلاعية من وجهة نظر أكاديمية ومهنية، وتوصل من خلالها إلى نتائج مفادها أن التدقيق الداخلي عنصر مهم في المؤسسة لا يمكن الاستغناء عنه، حيث يعد التدقيق الداخلي آلية من الآليات الداخلية التي تدعم تطبيق حوكمة الشركات، بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساعد في تطوير وتقييم نظام الرقابة الداخلية، لذا يجب على المؤسسة الاهتمام به من حيث معايير ومقوماته، كما تمثل حوكمة الشركات الطريقة التي تدار بها المؤسسة عملها وضمن توفير معلومات مالية وغير مالية ذات جودة عالية⁽⁴⁾. وكما اجري مجمل (2021) دراسة بعنوان: أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية. وتوصل من خلالها أن التكامل يؤدي إلى ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية وانسياب المعلومات وعدم تماثلها واعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجع الداخلي، ضعف التزام الكثير من الشركات بإرشادات إعداد تقارير حوكمة الشركات المقيدة في البورصة المصرية بالإضافة إلى ضعف استقلالية مجلس الإدارة، وعدم اهتمام بعض الشركات بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية نظرا لعدم وجود إدارة مراجعة داخلية⁽⁵⁾. ودراسة ياقعة و عزوزي (2022) التي هدف من خلالها إلى معرفة الأساليب في إنجاز المحاسبة الإبداعية، كما هدفت إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى استخدام المحاسبة في التلاعب والغش، بالإضافة إلى معرفة دور لجان المراجعة ومجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة

1- Vaz Ferreira . J (2018) . The Role of the External Auditor in Corporate Governance: The case of Companies Listed in the nyse Euronext Lisbon . Risk Governance and Control :Financial Market &Institutions ،V 8، I4 ،University of Coimbra ، Portugal.

2 -محمد وآخرون، 2019، مرجع سابق.

3 - محمود، وائل حسين محمد (2020)، "الدفع غير المباشر لأتعاب المراجعة كمدخل مقترح لدعم استقلال المراجع الخارجي: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، مج 24، ع 4، 1، 58، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

4 -مزيان، 2020، مرجع سابق.

5 - مجمل، عبد اللطيف محسن عبادي (2021)، "أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية"، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر.

والكتب المتعلقة بالموضوع ، وكذلك استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية ، تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من مكاتب محافظي الحسابات وموظفي مصلحة المحاسبة في الشركات العمومية والخاصة وكذلك مجموعة من الأساتذة ذات علاقة بالتخصص، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، وجود تطبيق جيد لآليات الحوكمة في المؤسسات ، كما يوجد أثر موجب معنوي لأثر حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية⁽¹⁾. ودراسة السيد وآخرون، (2023) بعنوان : أثر جودة حوكمة الشركات والتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة تعديل هيكل رأس المال : دراسة تطبيقية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، تختلف سلوكيات التكيف مع هيكل رأس المال باختلاف البيئة المؤسسية التي تعمل فيها الشركات ، كما تميل الشركات ذات الحوكمة الضعيفة لخصائص مجلس الإدارة على التكيف بشكل أبطأ مع هيكل رأس المال⁽²⁾. ومن خلال سرد الدراسات السابقة يمكن بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية في الآتي:

حيث اتفقت الدراسات السابقة بأن هناك ارتباط وثيق بين الحوكمة والمراجع الخارجي ، وأن أكثر آليات الحوكمة دعماً لاستقلال المراجع الخارجي هي لجنة المراجعة، وأن لها دور كبير في تعيينه وتحديد أتعابه ، كما توصلت النتائج أن بوجود أساس لنظام فعال للحوكمة من خلال تطبيق القوانين وتحديد المسؤوليات يزيد من أتعاب المراجع الخارجي، كما أن زيادة شكوك مستخدمي القوائم المالية تجاه استقلال المراجع الخارجي يؤدي إلى زيادة وجود فجوة التوقعات، بالإضافة إلى ذلك اتفقت بعض الدراسات على أن المراجع الخارجي يساعد في تحقيق الإفصاح والشفافية، واتفقت دراسة كل من مزيان (2020) وسفيان (2014) على أن حوكمة الشركات تمثل الطريقة التي تعمل بها الشركة في استغلال مواردها بشكل أمثل من أجل تحقيق أهدافها. بينما اختلفت أو تميزت هذه الدراسة مع الدراسة المشابهة لها في اختلاف البيئة التي سيتم إجراء وتطبيق الدراسة فيها ، كما اختلفت الدراسة الحالية في كونها ستناقش نوع واحد من الآليات وهي الآليات الداخلية فقط والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية لكونها أهم الآليات للحوكمة . واختلفت مع الدراسات الأخرى من حيث اختلاف أحد متغيرات الدراسة سواء التابعة أو المستقلة

الدراسة التطبيقية:

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين وتكونت العينة من المراجعين الخارجيين والمسجلين لدى مصرف ليبيا المركزي، والبالغ عددهم (150) مراجع ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جداول (Krejcie & Morgan، 1970) ، حيث تحدد حجمها بعدد (108) مفردة وسيتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية. وفيما يلي استعراض عملية توزيع استمارة الاستبانة على المراجعين الخارجيين قيد الدراسة:

جدول (1) الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

نوع المكتب	المجتمع	الموزعة	المستردة	الصالحة للتحليل
فردى	100	80	75	72
شريك	25	20	17	10
فريق	25	20	20	19
الإجمالي	150	120	112	101

ويتضح من الجدول (1) أنه تم استرداد عدد (112) استبانة بنسبة بلغت (93.3%) تقريباً، بينما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (101) استبانة بنسبة بلغت (84.2%) تقريباً من إجمالي الاستبانات الموزعة وهذا يشير إلى نسبة عالية من الاستجابة على استمارة الاستبانة.

1 - ياقه ، حورية وعزوزي ، مريم (2022)، "دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية بولاية أدرار"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر .
2 - السيد ،محمد صابر حمودة و الجندي ، خالد محمد محمد وعيد ، السيد عيد محمد (2023)، "أثر جودة حوكمة الشركات والتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة تعديل هيكل رأس المال : دراسة تطبيقية"، جامعة المنوفية ، طنطا ، مصر.

- **تصميم أداة جمع البيانات:** أستخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وقد صممت الاستبانة للفئة المستهدفة وهم المراجعين الخارجيين، التي تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام موزعة على النحو التالي:
 - **القسم الأول:** للتعرف على توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، حجم المكتب).
 - **القسم الثاني:** آليات الحوكمة الداخلية: وتكونت من ثلاثة أبعاد:
 - بُعد الأول:** دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي، وتكون من (6 فقرات).
 - بُعد الثاني:** دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي، وتكون من (8 فقرات).
 - بُعد الثالث:** دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي، وتكون من (7 فقرات).
 - **القسم الثالث:** استقلال المراجع الخارجي: وتكونت من (8 فقرات).
- وقد اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت LiKert) المتدرج ذي الخمس نقاط، أي اشتمل كل بند من البنود موضوع القياس على خمسة بدائل بحيث يختار المستقضي عنه إحداها، وهي تعبر عن الواقع الذي يراه في المصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكرت. وقد مرت الاستبانة بعدة مراحل حتى بلغت شكلها النهائي، وهذه المراحل هي:
- 1- مرحلة الإعداد: في هذه المرحلة أُعدت أسئلة الاستبانة من خلال مراجعة ما ورد بالأدب المحاسبي والدراسات السابقة حول دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي (دراسة الشواربي، 2013؛ أصيل، 2016؛ مزيان، 2020).
 - 2- مرحلة تحكيم الاستبانة: للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبانة عُرضت على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي أُخذت في عين الاعتبار.
 - **الدراسة الاستطلاعية:** للتأكد من صدق البناء للأداة المستخدمة في جمع البيانات تم إجراء دراسة استطلاعية، وأخضعت البيانات التي جمعت من خلالها إلى التحليل للتعرف على درجة ثباتها وصدقها، من خلال مايلي:
 - **ثبات أداة الدراسة وصدقها:** للتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (20) مفردة من مجتمع الدراسة، وطُبقت معادلة (ألفا-كرونباخ) لحساب الثبات، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد محور آليات الحوكمة الداخلية ما بين (0.708-0.793)، أما قيمة معامل ثبات محور آليات الحوكمة الداخلية فقد بلغ (0.879)، أما قيمة معامل ثبات محور استقلال المراجع الخارجي فقد بلغ (0.760)، وهي درجات ثبات مقبولة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات وبدرجة جيدة من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (2):

الجدول (2) قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي	6	0.761	0.872
بُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي	8	0.793	0.891
بُعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي	7	0.708	0.841
محور آليات الحوكمة الداخلية	21	0.879	0.938
محور استقلال المراجع الخارجي	8	0.760	0.872

- **صدق أداة الدراسة:** للتحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق هما صدق المحكمين، والصدق الإحصائي وذلك على النحو التالي:
- أ- **صدق المحكمين:** للتحقق من صدق المحتوى الظاهر لأداة الدراسة، لقد تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة، والإحصاء وذلك بهدف إبداء

آرائهم عن دقة وصحة محتوى الأداة من حيث: وضوح الفقرات والصياغة اللغوية ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وانتماء الفقرات للبُعد الذي تتبع له، وإضافة أو تعديل أو حذف ما يرويه مناسبا من الفقرات، تم الأخذ بملاحظات المحكمين، حيث تم القيام بالتعديلات المطلوبة والتي أوصى بها المحكمين، حيث لم تكن هناك تعديلات جوهرية، واقتصرت على الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

ب- **الصدق الذاتي:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، وبحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، وذلك كما هو موضح بالجدول (2)، وقد تراوحت قيم معاملات صدق أبعاد محور آليات الحوكمة الداخلية ما بين (0.841-0.891)، أما قيمة معامل صدق محور آليات الحوكمة الداخلية فقد بلغ (0.938)، أما قيمة معامل صدق محور استقلال المراجع الخارجي فقد بلغ (0.872)، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالصدق وبدرجة جيدة من التميز، وهذا يبرز صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من أجله.

- **اختبار اعتدالية البيانات:** من الضروري اختبار اعتدالية البيانات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات البارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات اللابارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) عندما يكون حجم البيانات مناسب، والجدول (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (3) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

شابيرو- ويلكس			متغيرات الدراسة
الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار	
0.000	101	0.942	بُعد دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي
0.002		0.957	بُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي
0.000		0.917	بُعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي
0.000		0.943	محور آليات الحوكمة الداخلية
0.000		0.918	محور استقلال المراجع الخارجي

حيث أن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أصغر من مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وحيث أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (من خلال اختبار التوزيع الطبيعي)، وهذا يعني استخدام الاختبارات اللابارامترية (Nonparametric) هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت الوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، فقد استخدم معامل الفا كرونباخ لإيجاد قيم ثبات أداة الدراسة، واستخدم اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) للتحقق من توزيع البيانات، كما استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي للتعرف على مستوى محور آليات الحوكمة الداخلية، وكذلك مستوى محور استقلال المراجع الخارجي، فضلاً عن ذلك تم استخدام تحليل ارتباط سبيرمان للتعرف على علاقة محور آليات الحوكمة الداخلية على محور دعم استقلال المراجع الخارجي، بعد توزيع الاستثمارات وفرزها وتحديد الاستثمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية

التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS 28 لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تُعطى درجة (2)، محايد تُعطى درجة (3)، موافق تُعطى درجة (4)، وموافق بشدة تُعطى درجة (5)، ويوضح الجدول (4) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على مستوى محور آليات الحوكمة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على النحو التالي:

الجدول (4) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	من 1 إلى أقل من 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5
مدى الوزن النسبي	(من 20 إلى أقل من 36) %	(من 36 إلى أقل من 52) %	(من 52 إلى أقل من 68) %	(من 68 إلى أقل من 84) %	(من 84 إلى 100) %
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

وعليه يكون المتوسط النظري للدراسة هو: مجموعة الدرجات لعبارات المقياس على العدد الكلي لمقياس يساوي 3 وهذا يمثل المتوسط النظري للدراسة (3)، وحيث أن زيادة متوسط العبارة عن المتوسط النظري دل على موافقة الباحثين على العبارة وبالتالي ارتفاع مستواها، وأما إذ انخفض المتوسط دل ذلك على عدم موافقة الباحثين على العبارة وبالتالي انخفاض مستواها.

- **تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي:** يتناول هذا الجزء تحليلاً للبيانات الواردة في الاستبانة وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي لوصف البيانات العامة عن المشاركين وتحليلها (خصائص المشاركين)، وكذلك لتحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين، وستُحلل البيانات - فيما يلي - عن طريق الإحصاء الوصفي ضمن النقاط التالية:

- **وصف الجزء الأول من الاستبانة الخاص بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:** لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة:

1. **توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:** لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	30	29.7
	ماجستير	35	34.7
	دكتوراه	36	35.6
	المجموع	101	100.0

من خلال الجدول (5) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت المؤهل العلمي (دكتوراه) وبلغت نسبته (35.6%)، ثم يليها المؤهل العلمي (ماجستير) وبلغت نسبته (34.7%)، في المرتبة الأخيرة جاءت المؤهل العلمي (بكالوريوس) ونسبة بلغت (29.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	54	46.2
	تمويل ومصارف	27	23.1
	المجموع	117	100.0

من خلال جدول رقم (6) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت تخصص (محاسبة) وبلغت (46.2%)، وهذه النسبة تشكل أكثر من نصف حجم العينة، في حين بلغت نسبة (تمويل ومصارف) (23.1%) من إجمالي عينة الدراسة.

3. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	10	9.9
	من 5 الي أقل من 10 سنوات	17	16.8
	من 11 الي أقل من 15 سنة	9	8.9
	أكثر من 15 سنة	65	64.4
	المجموع	101	100.0

من خلال الجدول (7) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير الخبرة الوظيفية يتبين أن النسبة الأعلى كانت (أكثر من 15 سنة) ونسبة بلغت (64.4%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت الخبرة الوظيفية (من 5 الي أقل من 10 سنوات) وبلغت نسبته (16.8%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت (أقل من 5 سنوات) ونسبة بلغت (9.9%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت (من 11 الي أقل من 15 سنة) ونسبة بلغت (8.9%) من إجمالي عينة الدراسة.

4. توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم المكتب: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم المكتب، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم المكتب

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
حجم المكتب	فردى	72	71.3
	شريك	10	9.9
	فريق	19	18.8
	المجموع	101	100.0

من خلال الجدول (8) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير حجم المكتب يتبين أن النسبة الأعلى كانت (فردى) ونسبة بلغت (71.3%)، وفي المرتبة التي تليها جاء حجم المكتب (فريق) وبلغت نسبته (18.8%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء (شريك) ونسبة بلغت (9.9%) من إجمالي عينة الدراسة.

- وصف البيانات الخاصة بالجزء الثاني من الاستبانة: يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ، وقد تمت الإجابة عن الأسئلة الموضوعية على النحو التالي:

1- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نص " على ما مستوى دور آليات الحوكمة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية محل الدراسة؟" وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات لاستجابات أفراد عينة الدراسة للأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

الجدول (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد محور آليات الحوكمة الداخلية

م	الإبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	بُعد دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي	4.190	0.458	83.8	مرتفع	1
2.	بُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي	4.106	0.527	82.1	مرتفع	3
3.	بُعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي	4.156	0.455	83.1	مرتفع	2
-	المستوى العام لمحوّر آليات الحوكمة الداخلية	4.150	0.420	83.0	مرتفع	-

يتضح من الجدول (9) أن بُعد دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.190) وانحراف معياري (0.458)، ووزن نسبي (83.8%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي بمتوسط حسابي (4.156) وانحراف معياري (0.455)، ووزن نسبي (83.1%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي بمتوسط حسابي (4.106) وانحراف معياري (0.527)، ووزن نسبي (82.1%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لمحوّر آليات الحوكمة الداخلية بلغ (4.150) بانحراف معياري (0.420) ووزن نسبي (83%)، وهو مرتفع المستوى مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، مما يعني أن مستوى آليات الحوكمة الداخلية مرتفعاً. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد المكونة لهذا المحور وذلك على النحو التالي:

أ- بُعد دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي: لتحديد مستوى هذا البُعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

الجدول (10) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد حوكمي لمجلس الإدارة

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	يعتبر وضع الأهداف والخطط ومتابعة تنفيذها من مسؤولية مجلس الإدارة.	4.485	0.576	89.7	مرتفع جداً	1
2.	يعتبر أعضاء مجالس الإدارة في المصارف التجارية مستقلين .	3.743	0.997	74.9	مرتفع	3
3.	تقوم مجالس الإدارات بالمساءلة والمتابعة لإدارات المصارف.	3.901	0.866	78.0	مرتفع	2
4.	يتم تقييم الأداء السنوي لمجالس الإدارات من قبل المساهمين.	3.663	1.089	73.3	مرتفع	5
5.	يتم مراعاة الخبرة والكفاءة المهنية عند تشكيل مجالس الإدارات في المصارف التجارية.	3.713	1.219	74.3	مرتفع	4
6.	تعمل مجالس الإدارات في المصارف على تحقيق المعاملة المتساوية بين المساهمين .	3.584	0.897	71.7	مرتفع	6
-	المستوى العام للبُعد الحوكمي لمجلس الإدارة	4.190	0.458	83.8	مرتفع	-

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال البُعد حوكمي للمراجعة الداخلية قد تراوحت ما بين (3.584-4.485)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.576-1.219)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " يعتبر وضع الأهداف والخطط ومتابعة تنفيذها من مسؤولية مجلس الإدارة." بمتوسط حسابي (4.485) وانحراف معياري (0.576) ووزن نسبي (89.7%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " تقوم

مجالس الإدارات بالمساءلة والمتابعة لإدارات المصارف. " بمتوسط حسابي (3.901) وانحراف معياري (0.866)، ووزن نسبي (78%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة "يتم تقييم الأداء السنوي لمجالس الإدارات من قبل المساهمين. " بمتوسط حسابي بلغ (3.663) وانحراف معياري (1.089) ووزن نسبي (79.3%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " تعمل مجالس الإدارات في المصارف على تحقيق المعاملة المتساوية بين المساهمين. " وبلغ متوسطها الحسابي (3.584) بانحراف معياري (0.897) ووزن نسبي (71.7%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد حوكمي للمراجعة الداخلية قد بلغ (4.190) بانحراف معياري (0.458) ووزن نسبي (83.8%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، مما يعني أن المستوى العام لبُعد حوكمي للمراجعة الداخلية كان مرتفعاً.

ب- بُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي: لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

الجدول (11) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	يتم تشكيل لجان المراجعة بما نص عليه دليل الحوكمة بوجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين.	3.673	0.971	73.5	مرتفع	4
2.	تقوم لجان المراجعة بالتحقق من مدى التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة.	3.802	0.917	76.0	مرتفع	2
3.	تقوم لجان المراجعة بالفحص ومراجعة القوائم المالية والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها.	3.990	0.911	79.8	مرتفع	1
4.	تقوم لجان المراجعة بوظائف المراجعة الداخلية ومهامها مما يزيد فعالية حوكمة الشركات.	3.535	1.025	70.7	مرتفع	5
5.	يتم عزل المراجع الخارجي عن طريق لجان المراجعة.	2.960	1.183	59.2	متوسط	8
6.	تتحقق لجان المراجعة في المصارف من الالتزام بالسياسات المحاسبية والإفصاح والشفافية عند إعداد القوائم المالية.	3.762	0.991	75.2	مرتفع	3
7.	للحفاظ على استقلالية ونزاهة المراجع الخارجي تقوم لجان المراجعة بتعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي.	3.287	1.211	65.7	مرتفع	6
8.	تعمل لجان المراجعة على حل الخلافات التي تنشأ بين المساهمين.	3.099	0.943	61.9	متوسط	7
	المستوى العام لبُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي	4.106	0.527	82.1	مرتفع	-

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال لبُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي قد تراوحت ما بين (2.960-3.990)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.911-1.211)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " تقوم لجان المراجعة بالفحص ومراجعة القوائم المالية والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها. " بمتوسط حسابي (3.990) وانحراف معياري (0.911) ووزن نسبي (79.8%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " تقوم لجان المراجعة بالتحقق من مدى التزام المصارف

بتطبيق مبادئ الحوكمة. " بمتوسط حسابي قدره (3.802) وانحراف معياري (0.917)، ووزن نسبي (76%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة " تعمل لجان المراجعة على حل الخلافات التي تنشأ بين المساهمين. " بمتوسط حسابي بلغ (3.099) وانحراف معياري (0.943) ووزن نسبي (61.9%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يتم عزل المراجع الخارجي عن طريق لجان المراجعة. " وبلغ متوسطها الحسابي (2.960) بانحراف معياري (1.183) ووزن نسبي (59.2%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لُبعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي قد بلغ (4.106) بانحراف معياري (0.527) ووزن نسبي (82.1%)، وهو مرتفع المستوى مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، مما يعني أن المستوى العام لُبعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي كان مرتفعاً.

ج- بُعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي: لتحديد مستوى هذا بُعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

الجدول (12) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لُبعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	يعتبر اكتشاف الأخطاء والغش من مسؤولية المراجعة الداخلية.	3.931	0.951	78.6	مرتفع	2
2.	تساعد المراجعة الداخلية في وضع هياكل التعويضات.	3.426	0.887	68.5	مرتفع	6
3.	تعمل المراجعة الداخلية في المصارف على دعم الأقلية من حملة الأسهم في التصويت.	3.010	0.995	60.2	متوسط	7
4.	يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية الجوانب المالية وغير المالية.	3.871	0.987	77.4	مرتفع	4
5.	وفقاً لحجم المصارف يتم توفير العدد اللازم من المراجعين الداخليين.	3.911	0.991	78.2	مرتفع	3
6.	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من دقة وصحة المعلومات المالية وغير المالية.	3.812	0.997	76.2	متوسط	5
7.	إن ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى عدم توفير معلومات صحيحة للإدارة.	4.505	0.577	90.1	مرتفع جداً	1
-	المستوى العام لُبعد الحوكمة للمراجعة الداخلية	4.156	0.455	83.1	مرتفع	-

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال لُبعد المراجعة الداخلية قد تراوحت ما بين (3.010-4.505)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.577-0.997)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " إن ضعف المراجعة الداخلية يؤدي إلى عدم توفير معلومات صحيحة للإدارة. " بمتوسط حسابي (4.505) وانحراف معياري (0.577) ووزن نسبي (90.1%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " يعتبر اكتشاف الأخطاء والغش من مسؤولية المراجعة الداخلية. " بمتوسط حسابي قدره (3.931) وانحراف معياري (0.951)، ووزن نسبي (78.6%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة " تساعد المراجعة الداخلية في وضع هياكل التعويضات. " بمتوسط حسابي بلغ (3.426) وانحراف معياري (0.887) ووزن نسبي (68.5%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " تعمل المراجعة الداخلية في المصارف على دعم الأقلية من حملة الأسهم في التصويت. " وبلغ متوسطها الحسابي (3.010) بانحراف معياري (0.995) ووزن نسبي (60.2%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لُبعد لإضافة القيمة للمراجعة الداخلية قد بلغ (4.156) بانحراف معياري (0.455) ووزن نسبي (83.1%)، وهو مرتفع المستوى مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، مما يعني أن المستوى العام لُبعد لإضافة القيمة للمراجعة الداخلية كان مرتفعاً.

2-النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: " ما مدى مستوى استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة؟" لإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات لاستجابات أفراد عينة الدراسة المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

الجدول (13) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية محور استقلال المراجع الخارجي

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	إن تحديد أتعاب المراجع الخارجي تؤثر في استقلاليته.	3.644	1.197	72.9	مرتفع	7
2.	استمرار المراجع الخارجي في مراجعة نفس المصارف لأكثر من 3 سنوات تؤثر على استقلاليته.	3.980	1.020	79.6	مرتفع	3
3.	إن قيام المراجع الخارجي على تقييم استمرارية المصارف تؤثر على استقلاله.	3.297	1.044	65.9	متوسط	8
4.	تتأثر استقلالية المراجع الخارجي عند قيامه بتقديم خدمات واستشارات بخلاف عملية المراجعة.	3.693	0.987	73.9	مرتفع	6
5.	إن اعتماد المراجع الخارجي على التقديرات الشخصية وعدم توفير نماذج حيادية للتقدير لها تأثير على استقلاليته.	3.832	0.861	76.6	مرتفع	5
6.	إن بناء علاقات ودية بين الإدارة والمراجع الخارجي تؤثر في استقلالية الأخير.	3.931	0.972	78.6	مرتفع	4
7.	تتأثر استقلالية المراجع الخارجي عند ممارسة الضغوطات عليه من قبل إدارة المصارف.	4.020	0.905	80.4	مرتفع	2
8.	تتأثر استقلالية المراجع الخارجي عند قيام إدارة المصارف بفرض نطاق معين أثناء تأدية عملية المراجعة.	4.267	0.847	85.3	مرتفع جداً	1
-	المستوى العام لمحوّر استقلال المراجع الخارجي	4.188	0.453	83.8		

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال لمحوّر استقلال المراجع الخارجي قد تراوحت ما بين (3.297-4.267)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.847-1.197)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " تتأثر استقلالية المراجع الخارجي عند قيام إدارة المصارف بفرض نطاق معين أثناء تأدية عملية المراجعة." بمتوسط حسابي (4.267) وانحراف معياري (0.847) ووزن نسبي (85.3%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " تتأثر استقلالية المراجع الخارجي عند ممارسة الضغوطات عليه من قبل إدارة المصارف." بمتوسط حسابي قدره (4.020) وانحراف معياري (0.905)، ووزن نسبي (80.4%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة " إن تحديد أتعاب المراجع الخارجي تؤثر في استقلاليته." بمتوسط حسابي بلغ (3.644) وانحراف معياري (1.197) ووزن نسبي (72.9%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " إن قيام المراجع الخارجي على تقييم استمرارية المصارف تؤثر على استقلاله "وبلغ متوسطها الحسابي (3.297) بانحراف معياري (1.044) ووزن نسبي (65.9%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لمحوّر استقلال المراجع الخارجي قد بلغ (4.188) بانحراف معياري (0.453) ووزن نسبي (83.8%)، وهو مرتفع المستوى مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، مما يعني أن المستوى العام لمحوّر استقلال المراجع الخارجي كان مرتفعاً

- تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الاستدلالي (اختبار فرضيات الدراسة): يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة ونظراً لأن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي فقد تم استخدام تحليل ارتباط سبيرمان، لتحديد العلاقات بين استراتيجيات المراجعة الداخلية بإبعادها والمخاطر الرقمية على المصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

1-الفرضية الرئيسية الأولى (H₀₁): والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة لدور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)". لتحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (14) معامل ارتباط سبيرمان بين آليات حوكمة الشركات الداخلية على دعم استقلال المراجع الخارجي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الفرضية الرئيسية الأولى	101	0.710 (**)	0.000

(*) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، (**) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$
يلاحظ من الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين استراتيجيات المراجعة الداخلية والمخاطر الرقمية قد بلغت (0.710) وهي قيمة دالة إحصائية، مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية. لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية القائلة على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$). وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ-الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور لمجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)". لتحديد العلاقة بين بُعد دور لمجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (15) معامل ارتباط سبيرمان بين بُعد حوكمي لمجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الأولى	101	0.675 (**)	0.000

(*) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، (**) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$
يلاحظ من الجدول (15-3) أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين بُعد دور لمجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي قد بلغت (0.675) وهي قيمة دالة إحصائية، مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة أعلى من متوسط بين بُعد دور لمجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية. لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية القائلة على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد دور لمجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ب-الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد دور لجنة المراجعة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية عند مستوى

دلالة ($\alpha \leq 0.05$). لتحديد العلاقة بين بُعد استشاري للمراجعة الداخلية والمخاطر الرقمية على المصارف التجارية الليبية، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، وذلك كما يلي:
الجدول رقم (16) معامل ارتباط سبيرمان بين بُعد دور لجنة المراجعة ودعم استقلال المراجع الخارجي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الثانية	101	0.588 (**)	0.000

(*) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، (**) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$
يلاحظ من الجدول (16) أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين بُعد دور لجنة المراجعة ودعم استقلال المراجع الخارجي قد بلغت (0.588) وهي قيمة دالة إحصائية، مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين بُعد دور لجنة المراجعة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية. لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد دور لجنة المراجعة ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ج-الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). لتحديد العلاقة بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (17) معامل ارتباط سبيرمان بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الثالثة	101	0.742 (**)	0.000

(*) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، (**) دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$
يلاحظ من الجدول (17) أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي قد بلغت (0.742) وهي قيمة دالة إحصائية، مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية. لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

2-الفرضية الرئيسية الثانية (H_{02}): والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين تعزي للخصائص الشخصية والوظيفية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المصارف التجارية قيد الدراسة"
أ- العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً للتخصص: لمعرفة العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين على حسب متغير التخصص العلمي، تم حساب معامل ارتباط سبيرمان وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (18):

جدول (18) معامل الارتباط سبيرمان بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً للتخصص

البيان	النوع	العدد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً للتخصص.	محاسبة	93	0.729 **	0.000
	تمويل ومصارف	8	0.472 *	0.038

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

يلاحظ من جدول (18) أن قيمة معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال لتخصص محاسبة قد بلغت (0.729) وهي علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، كما يلاحظ من نفس الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال لتخصص تمويل ومصارف قد بلغت (0.472) وهي علاقة تحت المتوسط ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يعني أن العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية لتخصص محاسبة أكثر من اختصاص تمويل ومصارف في المصارف التجارية قيد الدراسة.

ب- العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً للمؤهل العلمي: لمعرفة العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال على حسب المؤهل العلمي تم حساب معامل ارتباط سبيرمان وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (19):

جدول (19) معامل الارتباط سبيرمان بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً للمؤهل

البيان	المؤهل العلمي	العدد	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً للمستوي التعليمي.	بكالوريوس	30	**0.732	0.000
	ماجستير	35	**0.781	0.000
	دكتوراه	36	**0.632	0.000

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

من جدول رقم (19) والذي يوضح العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً لمتغير المستوي التعليمي يتبين أن معامل الارتباط قد بلغ (0.732) لمؤهل العلمي (بكالوريوس)، وهي علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، وأيضاً توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية محل الدراسة لمؤهل العلمي (ماجستير) ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، في حين أن معامل الارتباط قد بلغ (0.632) لمؤهل العلمي (دكتوراه)، وهي علاقة موجبة فوق المتوسط ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$). ومن هنا فإن المؤهلات العلمية له دور كبير في العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية وخصوصاً لمؤهلين البكالوريوس وماجستير. ويعزو الباحثين ذلك إلى أن الحاجة لمستويات العلمية الجامعية لكونها توفر درجة في زيادة تحسين الأداء لإنجاز العمل المطلوب.

ج- العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً لمتغير سنوات الخبرة: لمعرفة العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال على حسب متغير سنوات الخبرة تم حساب معامل ارتباط سبيرمان وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (20):

جدول (20) معامل الارتباط سبيرمان بين التغير التنظيمي والأداء الوظيفي وفقاً لسنوات الخبرة

البيان	سنوات الخبرة	العدد	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً لسنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	**0.728	0.000
	من 5 إلى 10 سنوات	17	**0.864	0.000
	من 11 سنة إلى 15 سنة	9	**0.897	0.000
	أكثر 15 سنة	65	**0.612	0.000

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتبن من جدول رقم (20) أن قيمة معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال قد بلغت (0.728) لسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) وهي علاقة موجبة قوية جداً ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$). في حين أن معامل الارتباط قد بلغ (0.864) لسنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات)، وهي علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً، وقيمة معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال لسنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة) قد بلغت (0.897)، وهي أقوى العلاقات ودالة إحصائياً، بينما كانت العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال لسنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) الأقل علاقة وقد بلغت (0.612). مما يعني أن العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي قيد الدراسة لسنوات الخبر (من 5 إلى 10 سنوات) و(من 11 سنة إلى 15 سنة) يصحبه ارتفاع في مستوى العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي والذي ينعكس على اتخاذ القرارات الصعبة وتحليل المشكلات وإيجاد العقبات بين المشكلات وأسبابها وحلولها.

د- العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً لمتغير حجم المكتب: لمعرفة العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال على حسب متغير مستوي الإداري تم حساب معامل ارتباط سبيرمان وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (21):

جدول (21) معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً لمتغير حجم المكتب

البيان	سنوات الخبرة	العدد	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال وفقاً لحجم المكتب	فردى	72	0.695**	0.000
	شريك	10	0.762**	0.000
	فريق	19	0.722**	0.000

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتبن من جدول (3-21) أن قيمة معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال قد بلغت (0.695) لمكتب (فردى) وهي علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$). وأن معامل الارتباط قد بلغ (0.762) لمكتب (شريك)، وهي علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً، كما يلاحظ من نفس الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال قد بلغت (0.722) لمكتب (فريق)، وهي علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$). مما يعني أن توجد العلاقة بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي بالمصارف التجارية قيد الدراسة تعزى لحجم المكتب.

- **خاتمة: (النتائج والتوصيات):** بعد استكمال الدراسة بجانبها النظري والميداني، وجمع البيانات وتحليلها عن دور آليات الحوكمة الداخلية على استقلال المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي سيتم عرضها في التالي بشكل مختصر، وبناءً على تلك النتائج سيتم طرح مجموعة من التوصيات، التي تهدف إلى الأهمية والفائدة من معرفة العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية على استقلال المراجع الخارجي، كما يلي:

- **نتائج الدراسة:** سنقوم بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد أن تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة؛ وذلك من أجل الوصول لمعرفة: هل يوجد دور آليات الحوكمة الداخلية على استقلال المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية؟ ولقد تم التوصل إلى إثبات الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة وهي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، كما يلي:

1. النتائج تحديد المستويات:

أ- أوضحت النتائج حسب رأي جميع أفراد العينة ارتفاع مستوى آليات الحوكمة الداخلية وأبعادها ثلاثة، فقد جاء بُعد دور مجلس الإدارة في دعم استقلال المراجع الخارجي في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء

بُعد دور المراجعة الداخلية في دعم استقلال المراجع الخارجي، وجاءت في المرتبة الأخيرة بُعد دور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي.

ب- بينت النتائج حسب رأي جميع أفراد العينة ارتفاع مستوى استقلال المراجع الخارجي.

2. النتائج لتحديد العلاقة بين دور آليات الحوكمة الداخلية على دعم استقلال المراجع الخارجي: لقد توصلت الدراسة إلى النتائج العملية التالية:

- بينت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي.

- أسفرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية بين بُعد دور مجلس الإدارة ودعم استقلال المراجع الخارجي.

- وأضحت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين بُعد دور لجنة المراجعة ودعم استقلال المراجع الخارجي.

- بينت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية بين بُعد دور للمراجعة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي.

- أسفرت نتائج عن وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً بين دور آليات حوكمة الشركات الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي على المراجعين الخارجيين في المصارف التجارية قيد الدراسة لتخصص محاسبة أكثر من تخصص تمويل ومصارف في المصارف التجارية قيد الدراسة.

- كما وأضحت نتائج عن وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً بين دور آليات الحوكمة الداخلية على دعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

- كما بينت نتائج عن وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً بين دور آليات الحوكمة الداخلية على دعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً لمتغير المؤهل العلمي خصوصاً لمؤهلين البكالوريوس وماجستير.

- أوضحت النتائج عن وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً بين دور آليات الحوكمة الداخلية على دعم استقلال المراجع الخارجي وفقاً لمتغير حجم المكتب خصوصاً لدى المشترك والفريق.

- التوصيات: من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن إيجاز جملة من التوصيات التالية :-

- ينبغي على المصارف التجارية إجراء مراجعات دورية لآليات الحوكمة الداخلية لتقييم مدى فعاليتها في دعم استقلال المراجعين الخارجيين. ومن المهم أن تكون هذه المراجعات متوافقة مع المعايير الدولية لضمان الحفاظ على الاستقلالية في المراجعة.

- يجب أن تقوم المصارف التجارية بتفعيل آليات الرقابة للتأكد من تطبيق معايير الحوكمة بشكل صحيح، مما يعزز من استقلالية المراجعين الخارجيين.

- تشجيع المصارف التجارية على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، وهذا بدوره يساعد في تعزيز الاستقلالية على مستوى المراجعين الخارجيين ويحقق تطوراً مستداماً في الأداء الرقابي.

- تقديم برامج تدريبية دورية للمراجعين الخارجيين لضمان توافقه مع أحدث المعايير في الحوكمة والاستقلالية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

1- أبو شوايش، سلوى محمد صالح (2017)، "مدى العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأتباع المدقق الخارجي" من وجهة نظر مدققي الحسابات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين

2- أحمد، محمد دفع الله ويوسف، كمال أحمد (2018)، "الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في زيادة حودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من وجهة نظر المراجعة الخارجية"، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين الخرطوم، السودان.

- 3- أصيل ، شراد محمد(2016)،"المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 4- بلعمرى، إبراهيم. (2017)، " دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير-بوابة ASJ. الجزائر.
- 5- جربوع ، يوسف محمود محمد (1999)، "دعم استقلال حياد مراجع الحسابات الخارجي بمعايير السلوك المهني المحلية والدولية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع 8، 196 – 240، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- 6- حداد ، بسطالي وصلاح الدين ، بولعرس وعاشوري ، عبد الناصر (2018)، "دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات : دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج 22، ع 64، 483 – 516، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر.
- 7- ديوان المحاسبة. (2022) " التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لسنة 2022 - قطاع المصارف"، تم الاسترجاع من <https://www.facebook.com/share/p/19WjL9Gsb/>
- 8- السيد ،محمد صابر حمودة و الجندي ، خالد محمد محمد وعيد ، السيد عبد محمد (2023)، "أثر جودة حوكمة الشركات والتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة تعديل هيكل رأس المال : دراسة تطبيقية"، جامعة المنوفية ، طنطا ، مصر.
- 9- الشواربي ، محمد عبد المنعم (2013)، " دور آليات حوكمة الشركات في دعم استقلال المراجع الخارجي :دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع 1، 80- 128، جامعة بور سعيد – كلية التجارة ،بور سعيد ، مصر .
- 10- علي ، بشير إسماعيل عبد الله و سند ، ياسر تاج السر محمد (2018)، "دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في دعم تطبيق الحوكمة المصرفية : دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان .
- 11- فراج ، منال حامد (2010)، " دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية : (دراسة ميدانية) المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مج 34 ، ع 4، 127- 168، جامعة المنصورة ، المنصورة، مصر
- 12- مجمل، عبد اللطيف محسن عبادي (2021)، " أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية : دراسة تطبيقية"، جامعة المنصورة ، مصر .
- 13- مجمل، عبد اللطيف محسن عبادي (2021)، " أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية : دراسة تطبيقية"، جامعة المنصورة، مصر .
- 14- محمد، محمد نشأت فؤاد و عبد الفتاح ، سارة عبد الفتاح أحمد و عبد الرحمن ، أحمد رجب عبد الملك.(2019)، " دور المدخل الأخلاقي في دعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي : دراسة نظرية ميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج 33، ع 4، 377 – 412، جامعة سوهاج – كلية التجارة ، سوهاج ، مصر .
- 15- محمود، وائل حسين محمد (2020)، " الدفع غير المباشر لأتباع المراجعة كمدخل مقترح لدعم استقلال المراجع الخارجي : دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي ، مج 24 ، ع 4، 1 – 58، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
- 16- محمود، وائل حسين محمد (2020)، " الدفع غير المباشر لأتباع المراجعة كمدخل مقترح لدعم استقلال المراجع الخارجي : دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي ، مج 24 ، ع 4، 1 – 58، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
- 17- مزيان ، رفاء ملاك (2020)، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة استطلاعية من وجهة نظر أكاديمية ومهنية ". رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر
- 18- هندي ، نصر الدين محمد علي و علان ، حكمت صلاح علي و بني ، شريف شفيق و أبو الوفا ، ناصر محمد أنور (2018)، "دور آليات دعم استغلال المراجع الخارجي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة". مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مج 32 ، ع 1 ، 309 - 323 ، جامعة سوهاج ، سوهاج ، مصر .
- 19- هوام ، جمعة و لعشوري ، نوال (دون سنة)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، جامعة العربي بن مهيدي .
- 20- ياقة ، حورية وعزوزي ، مريم (2022)، "دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية بولاية أدرار"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر .
- 21- Vaz Ferreira . J (2018) . The Role of the External Auditor in Corporate Governance: The case of Companies Listed in the nyse Euronext Lisbon . Risk Governance and Control :Financial Market &Institutions ، V 8، I4 ،University of Coimbra ، Portugal

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.